تأثير الودائع المصرفية في عائد المصرف مقاساً بمعدل العائد على الموجودات وحق الملكية (ROE & ROA)

دراسة حالة لمصرف الخليج التجاري للفترة من (2009 — 2018)

The impact bank deposits on bank return measured with Return On Assets and Equity (ROA & ROE) / A case study of the commercial Gulf bank for the period from (2009-2018)

مدرس مساعد فاضل عباس داود - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / الدائرة المالية

Fadhil Abbas Dawood , The Finance Service Dept. /Ministry of Higher Education and Scientific Research

المستخلص

يسعى البحث الى بيان دور الودائع المصرفية (الجارية ، التوفير ، الثابتة) في تحقيق الربحية للمصرف عينة البحث عبر قياسه لأهم مؤشرات الربحية و أظهار مدى نجاح أدارة المصرف في تحقيق نسب عوائد مقبولة وفق هذه المؤشرات وبما يعزز من ثقة المصرف بين جميع أطرافه ، ولتحقيق أهداف البحث المتمثلة بتحليل مؤشرات القياس للتعرف على مستوى العوائد المتحققة للمصرف وتحليل العلاقة الاحصائية بين المتغيرات فقد تم وضع الفرضيات لحل مشكلة البحث والتي تمت صياغتها بمدى تأثير الودائع المصرفية في عائد المصرف مقاساً بـ (ROA , ROE) .

ولتطبيق البحث ميدانياً فقد تم أختيار مصرف الخليج التجاري العامل في العراق كدراسة حالة ، وتم تحليل بيانات المصرف للفترة من (2009ـ 2018) فضلاً عن أستخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لفرضيات البحث وأستخراج نتائجها عبر برنامج التحليل الاحصائي SPSS ، وتم التوصل لعدة أستنتاجات أهمها أظهرت نتائج الفرضيات وجود تأثير معنوي للودائع المصرفية في معدل العائد على الموجودات لمصرف الخليج التجاري على المستوى الاجمالي اما على المستوى الفرعي فقد ظهرت الودائع الجارية هي الاكثر تأثير ، كما أظهرت نتائج أختبار الفرضيات وجود تأثير معنوي للودائع المصرفية في معدل العائد على حق الملكية للمصرف على المستوى الاجمالي اما على المستوى الفرعي فقد ظهرت الودائع الجارية ثم تليها ودائع التوفير هما الاكثر تأثيراً .

الكلمات المفتاحية : الودائع المصرفية (المفهوم ، الانواع ، الاهمية) ،الربحية(المفهوم ، الاهمية ، أهم نسبها) .

Abstract :

The research seeks to indicate the role of bank deposits (current, savings, fixed) in achieving profitability of the research sample bank by measuring the most important indicators of profitability and showing the success of the management of the bank in achieving acceptable rates of returns according to these indicators in away that enhances the confidence of the bank among all parties, To achieve the research goals represented in analyzing the measurement indicators to identify the returns level made by the bank and analyze the statistic relationship between the variables , hypotheses have been set to solve the research problem, which are formulated by the impact of bank deposits on the bank's returns as measured by ROA and ROE.

For applying of the research ,on the ground Commercial Gulf Bank working in Iraq was selected as a case study and the bank data were analyzed for the period (2009-2018) as well as the use of simple and multi-linked polling station for the research hypotheses and taking out the results using the SPSS statistical analysis program, several results have been reached the most of which is that the hypotheses showed the existence of a positive impact of the bank deposits on the Return On Assets of the commercial Gulf bank at the total level ,As for the spatial level the current deposits showed that they have stronger impact ,The results of hypotheses tests showed an existence of appositive impact of bank deposits on the Return On Equity of the bank at the total level , the current and saving deposits were found to have the more powerful impact at the partial level .

Keywords: bank deposits (concept, types, importance), profitability (concept, importance, most important rates).

المقدمة

يمثل القطاع المصرفي الحجر الاساس لدعم الاقتصاد لأي بلد ، عبر تعبئة مدخرات أفراد المجتمع وتوجيهها نحو الاستثمارات الحقيقية المربحة مما ينمي عجلة الاقتصاد ، على الرغم من التحديات التي تواجه هذا القطاع سواء من حيث متطلبات النمو او بيئة المنافسة الشديدة ولكي تستطيع المصارف مواجهة هذه التحديات فعليها تعظيم ارباحها كونها هي سر بقائها وديمومتها وتعزيز قدرتها المالية على مواجهة المخاطر المصرفية وأدارتها وتقليل حدتها على المصرف .

المبحث الاول : الجانب المنهجي للبحث

اولا: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في معرفة تأثير الودائع المصرفية (الجارية ، التوفير ، الثابتة) في عائد مصرف الخليج التجاري مقاساً بعدد من مؤشرات الربحية والمتمثلة بـ (معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية) ، حيث في ظل الانفتاح العالمي وقدوم المصارف الاجنبية للبلد ودخول التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي وزيادة الاستثمار في القطاع المصرفي العراقي ، كل ذلك يتطلب من أدارة المصرف (عينة البحث) مواكبة ذلك التطور والعمل على وضع أستراتيجية تمكنها من تعظيم أرباحها وزيادة قدرتها على المنافسة في السوق المصرفية كي تضمن ديمومتها وأستمرارها بمزاولة نشاطها المصرفي بكفاءة وفاعلية، من خلال ما تقدم أعلاه يمكن صياغة السؤال البحثي الاتي :

ما مدى تأثير الودائع المصرفية في عائد مصرف الخليج التجاري مقاساً بـ

1- معدل العائد على الموجودات (Return On Assets) .

2- معدل العائد على حق الملكية (Return On Equity) .

(Reilly&Brown,2012:276-277)

ثانياً : أهمية البحث:

1- بيان تأثير ودائع الزبائن المتنوعة في تحقيق العوائد للمصرف (عينة البحث) .

2- زيادة أدراك وأهتمام أدارة المصرف والمساهمين والمستثمرين والجهات ذات العلاقة بالعمل المصرفي بالنتائج التي ستتوصل اليها هذه الدراسة .

3- أظهار مدى نجاح عمل المصرف في تحقيق معدلات عوائد مقبولة وفق مؤشرات الربحية ، مما يعزز من ثقة المصرف بين جميع أطرافه .

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على مستوى العائد المتحقق للمصرف (عينة البحث) عبر أستثمار أموال الودائع ، وقياس هذه العوائد بالمؤشرات المالية وتحليلها ، فضلاً عن تحليل العلاقة الاحصائية وتحديد النتائج بين متغيرات البحث بأستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS .

رابعاً : فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسة الاتية :(لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية أحصائية للودائع المصرفية (الجارية ، التوفير ، الثابتة) في معدل العائد على الموجودات (ROA)، ومعدل العائد على حق الملكية (ROE)).

خامساً: حدود البحث:

1- الحدود الزمانية : وتضمنت سلسلة زمنية من عشرة مشاهدات للأرصدة المستخرجة من التقارير السنوية والحسابات الختامية لمصرف الخليج التجاري للفترة من (2009 - 2018) .

2- الحدود المكانية : مصرف الخليج التجاري بأستخدامه دراسة حالة لتوفر بياناته .

سادساً: أسلوب البحث:

أعتمد البحث الاسلوب الوصفي والنوعي للوقوف على أنواع الودائع المصرفية ، فضلاً عن أهم مؤشرات الربحية المتمثلة بمعدل العائد على الموجودات (ROA) ومعدل العائد على حق الملكية (ROE) لمصرف الخليج التجاري ، أضافة الى أستخدام منهج التحليل الكمي لتفسير العلاقات الاحصائية بين المتغير المستقل (الودائع المصرفية) والمتغير التابع (عائد المصرف) عبر برنامج التحليل الاحصائي SPSS .

سابعاً : المخطط الفرضي للبحث:

تم تصميم المخطط الفرضي لتوضيح العلاقة بين متغيرات البحث ومدى تأثير أحدهما على الاخر ، وفق المخطط أدناه :

شكل (1) المخطط الفرضي للبحث

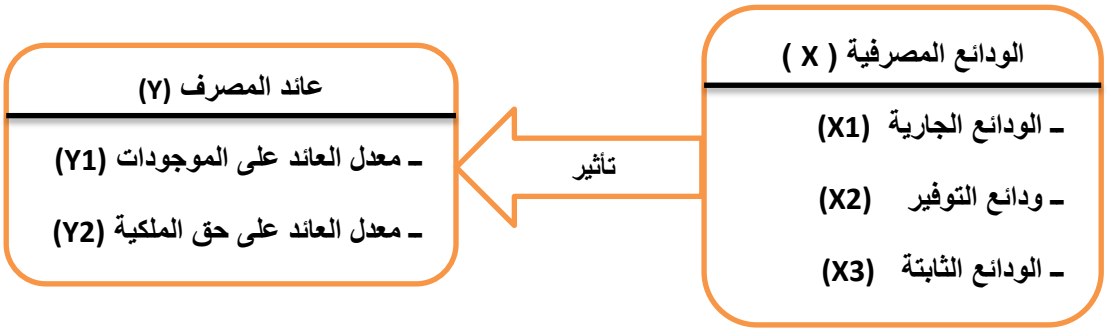

المصدر: من أعداد الباحث

المبحث الثاني : (المفهوم والاهمية ومؤشرات قياس الربحية)

اولاً : مفهوم الودائع المصرفية:

تشكل الودائع المصدر الرئيسي لموارد المصرف المالية ، بل تعد أهم مصدر من مصادر التمويل ثم يأتي بعدها رأس المال الممتلك والقروض ، أذ تشكل نسبة كبيرة من أجمالي مصادر التمويل غير الذاتية للمصرف (رحيم وأخرون ، 2017 :34) ، لذا يعتمد نجاح عمل المصارف في تقديم خدماتها المصرفية واستمرارها وتوسعها بشكل كبير على حجم إيراداتها المالية والتي تمثل الودائع الجزء الاكبر منها (كنجو وأخرون ، 2006 :105) .

تعد الودائع المصرفية من أقدم الخدمات التي تقدمها المؤسسات المصرفية ، أذ تتطلب هذه الخدمة من المصرف تحمل أي سحب مباشر للوديعة سواء من صاحب الوديعة أو من يخوله بالسحب ، حيث يوفر المصرف عبر هذه الودائع الحفظ الامن للأموال المودعة (Rose & Hudgins, 2008: 388)

وقد عرف قانون التجارة العراقي رقم (30) لسنة 1984 وديعة النقود بأنها ((عقد يخول بمقتضاه المصرف تملك النقود المودعة فيه والتصرف فيها بما يتفق ونشاطه المهني مع التزامه برد مثلها للمودع)) ، كما عرف قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004 الوديعة بانها مال نقدي يدفع لشخص بعينه أو يودع في حساب ذلك الشخص كمبلغ دائن وحسب شروط الوديعة أو تحويل مبالغ من حساب الى حساب اخر مقابل فائدة او علاوة او من دونهما ويتم دفعها في وقت يتفق عليه مسبقاً او عند الطلب (الشمري ، 2008 :343) .

بناءً على ماتقدم فأن الوديعة المصرفية تعني عملية تلقي الاموال من الجمهور من قبل المصرف بشكل ودائع مع حق استعمالها من قبله بصورة سليمة بشرط إعادتها للزبون وفق شروط يتفق عليها عند فتح الحساب المصرفي و مقابل التزام المصرف بتقديم خدمات الصندوق لصاحب الوديعة وكافة المعاملات التي يجريها الزبون على حسابه وفي حدود الرصيد في الحساب .

ثانياً : أنواع الودائع المصرفية:

تعد الودائع من أهم مصادر الاموال غير الذاتية للمصارف ، حيث تشكل نسبة كبيرة من أجمالي مصادر أموال المصرف ، وبالنظر لكثرة معايير تصنيف الودائع فقد تم اعتماد تصنيف الودائع حسب آجالها استنادا الى النظام المحاسبي الموحد للمصارف النافذ والصادر عن وزارة المالية العراقية سنة 1992 والذي أعتمد هذا التصنيف (الجزراوي ، 2011 : 279) ، وكالاتي :

1- **الودائع الجارية :**

تتمثل بالأموال المودعة من قبل (الافراد ، المؤسسات) في المصارف التجارية ، وبالإمكان سحبها حين الطلب بموجب امر يصدره المودع الى المصرف بالدفع له أو لشخص أخر يحدده المودع يسمى المستفيد ، وهذا الامر يسمى شيكاً Checking ويطلق على هذا النوع من الودائع اسم Current Account الحساب الجاري (رمضان وجودة، 2006: 57).

وتعرف بأنها اتفاق بين المصرف والزبون يودع بموجبه مبلغ من النقود لدى المصرف من قبل الزبون ويكون له الحق بسحب مبلغ الوديعة بأي وقت وبدون أشعار مسبق بالسحب (هندي ،2011 : 47) ، وفي معظم دول العالم لا تدفع فوائد على الودائع الجارية من قبل المصارف ويحق للمودع سحب كامل مبلغ الوديعة أو الاحتفاظ بالحد الادنى المطلوب من الرصيد لغرض عدم غلق الحساب ، ويفتح هذا النوع من الحسابات عادةً لرجال الاعمال او المؤسسات الخاصة والعامة للاحتفاظ بأموالهم وتسوية معاملاتهم المالية (Majumdar , 2010 : 74).

2- **ودائع التوفير :**

هي أحد وسائل تمويل المصارف التجارية وتجميع المدخرات لذوي الدخل المحدود مقابل فائدة أو بدونها وحسب رغبة المودع وهي منتشرة على نطاق واسع وعالمي وتكون أرصدتها قليلة ويشترط المصرف فيها حد أدنى للإيداع (عبد الحميد ، 2000 : 74) ، وهذا النوع من الودائع صمم لجذب الزبائن من ذوي الدخل المحدود لأدخار أموالهم لمواجهة أي ظروف طارئة في المستقبل ولتسديد نفقاتهم المالية (Rose & Hudgins, 2008: 388) .

وهذا النوع من الودائع تمثل ودائع أدخارية يمكن لأصحابها السحب من حساب التوفير عند الطلب (رحيم وأخرون، 2017 : 44)، ولا يجوز كشف هذا الحساب ، ويتم منح صاحب الوديعة دفتر توفير لأجراء عمليات السحب والايداع لمبلغ الوديعة ، فضلاً عن حصوله على فائدة محددة مقابل الايداع وبموجب أتفاق مسبق بين الزبون والمصرف (اللوزي وأخرون،1997 :134) .

وتعرف وديعة التوفير بأنها أحد انواع الودائع ، تتميز بعدم استخدامها في الانشطة التجارية وان السحب والايداع فيها يتم بواسطة دفتر خاص بها (دفتر توفير) وليس بواسطة الشيكات ، وبموجب سندات ينظمها المصرف لهذا الغرض يوقعها الزبون (موسى ، 2011 : 202) .

3- **ودائع لأجل (الثابتة) :**

هي ودائع استثمارية يكون المصرف فيها ملتزماً بدفع قيمة الوديعة في وقت محدد متفق عليه مسبقاً مع صاحب الوديعة في عقد الايداع و لا يمكن سحب قيمتها من قبل صاحب الحساب قبل التأريخ المتفق عليه في العقد إلا في حدود كسر الوديعة (رحيم واخرون ، 2017 : 44) ، ويكون مقابل الحصول على الفائدة في نهاية المدة المحددة ويزداد سعر الفائدة كلما زاد مبلغ الوديعة وزادت مدته في الايداع (الجنابي و ارسلان ، 2009 : 127) .

واذا تمت عملية السحب لمبلغ الوديعة قبل التاريخ المحدد للاستحقاق فان المودع لن يحصل على الفائدة المتفق عليها مع المصرف (Hempel & Simonson , 1999 : 212).

ثالثاً : أهمية الودائع المصرفية:

تعد الودائع من اهم مصادر التمويل الخارجية للمصارف فهي ضرورية للقيام بعمليات الأستثمار والاقراض وتمثل مصدر مهم لتعظيم الارباح للمصارف ، ويمكن توضيح أهمية الودائع كالاتي :

1- **أهمية الودائع بالنسبة للمصارف :**

تعد الودائع بمثابة شريان الحياة للقطاع المصرفي بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص والتي تشكل في الغالب نسبة تفوق 70% من مصادر تمويل المصرف والذي يعكس دورها الفاعل في تحقيق أهداف المصرف (السيولة ، الربحية ، الامان) (رحيم وأخرون ،2017 :52)، أذ يحدد حجم الودائع قدرة المصرف على الاقراض ، وأعطاء فرصة للمصرف بتنويع خدماته المصرفية المقدمة فضلاً عن توظيفاته الاستثمارية والتي تساعده في تعظيم الارباح مما يمكنه من تكوين مخصصاته وأحتياطياته ، لذا نجد المصارف تتنافس على جذب الودائع بشتى الوسائل والسبل الممكنة لتحقيق هذا الغرض (حسن، 2011 : 18) .

2- **أهمية الودائع بالنسبة للزبائن المودعين :**

تعد الودائع ذات أهمية للمودعين سواء كانوا (أفراد ، مؤسسات) كونها تمثل أحد الموجودات المالية التي يرغب بأقتنائها والتي تمتاز بسهولة الحصول عليها، أذ هي توفر عائد مجزي للمودعين يتناسب وآجل الوديعة ، أضافة الى مأمونية الاموال ، فضلاً عن أنها تتيح للمودعين إدارة أمواله المودعة بطرق سهلة مثل الشيكات ، أصدار الاوامر ... الخ من العمليات المألوفة في العمل المصرفي متجنباً بذلك خطر التنقل بالأموال (كوين، 1999 : 9) ، أذ ان المصارف توفر السيولة اللازمة للمودعين حيث تمكنهم من تحويل اموالهم المودعة الى نقد او اي شئ اخر بسهولة وبأقل جهد مبذول قياساً بالأدوات المالية الاخرى كالأسهم والسندات والتي يجب بيعها اولا لتحويلها الى نقد وقد تتعرض الى الخسارة بعد فترة من الزمن (السيد علي وأخرون ،2004 : 94).

3- **أهمية الودائع بالنسبة للاقتصاد :**

تعد الودائع ذات أهمية على مستوى الاقتصاد الوطني كونها تمثل قناة الادخار الرئيسة والعنصر الاساسي للاستقرار النقدي و التوازن الاقتصادي للبلد ، فهي الوسيلة المثلى للحد من الضغوطات التضخمية المرافقة للتنمية الاقتصادية عبر حجب جزء من الدخل المتجمع في الودائع والذي من الممكن التصرف فيه بشراء السلع والخدمات وهكذا فأن الودائع تعمل على تقييد الاستهلاك والذي له دور اساسي لتحقيق الاستقرار النقدي وتخفيف حدة زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالعكس أثناء الكساد الاقتصادي عبر تحفيز الادخار وزيادة الاستثمار (العزاوي ، 1997 : 22) ، كذلك فالودائع تنمي النشاط النقدي والفائض الحكومي للبلد حيث تساعد الودائع المتراكمة والقليلة السحب المصارف التجارية في توسيع قدرتها الائتمانية من خلال منح القروض المتوسطة الاجل مما يحرك من عجلة الاقتصاد وتنمية المشاريع وزيادة العمالة وتقليل ظاهرة البطالة وارتفاع دخل الفرد (الفولي وأخرون ، 2003 : 121) .

رابعاً : مفهوم الربح والربحية:

يعرف الربح وفق المفهوم الاقتصادي بأنه مقدار التغير الحاصل في صافي الاصول للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة ، اما الربح وفق المفهوم المحاسبي فيتمثل بالفرق بين الايرادات والمصروفات للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة ، أما الربحية فتمثل العلاقة بين ارباح المؤسسة وأستثماراتها التي ساهمت في تحقيق هذه الارباح (Jeter & chaney,2012:46) .

ولتقييم النشاط الاقتصادي لأي مؤسسة تستخدم مؤشرات الربحية والتي تتحدد على أساس العلاقة بين صافي الارباح وحجم الانتاج او المبيعات خلال فترة محددة معبراً عنها بالنسبة المئوية ، وتعد نسب الربحية من أهم المؤشرات الرئيسة التي يستخدمها المستثمرون لتحديد مجالات أستثماراتهم ، كون الربحية هي المؤشر الاكثر مصداقية في التعبير عن قابلية المؤسسات على تحقيق الارباح (الحيالي، 2004 :147) .

خامساً : أهمية الربحية:

تعد الربحية الهدف الاساسي لجميع منظمات الاعمال كونها عنصر مهم في أستمرارها وبقائها وديمومتها في سوق العمل وهي الغاية او المقياس للمستثمرين في أختيار أستثماراتهم ، كما تعد مؤشر مهم للدائنون والزبائن عند أختيارهم التعامل مع المصرف دون أخر ، فضلاً عن أنها أداة مهمة لقياس كفاءة الادارة المصرفية في أستخدام مواردها المتاحة بفاعلية بغية الوصول الى تحقيق أكبر عائد من الارباح لأصحابها (Lumby&jones,2011:174) .

لذا يتفق كافة الاقتصاديون على أن الارباح تمثل الهدف الاساسي لجميع الانشطة الاقتصادية (العامة و الخاصة) ، وان الارباح تمثل الحافز الرئيس لقيام تلك الانشطة وبالذات القطاع الخاص ، فضلاً عن أن الارباح تمثل أحد مصادر التمويل الاساسي للقيام بالاستثمارات عبر تدوير الارباح بهذا التمويل (خلف ،2009 : 345) ، وبما أن القطاع المصرفي يمثل أحد الانشطة الاقتصادية المهمة والحيوية لذا نجد المصارف تعيش حالة من المنافسة الشديدة سعياً منها في تحقيق العوائد كي تضمن بقائها في السوق المصرفي ، لذا يعد مؤشر الربحية مقياساً للكفاءة والفاعلية والنجاح في تحقيق الاهداف وفي أستغلال الموارد بشكل أمثل على الرغم من تعارض هدف الربحية مع هدف السيولة ، بمعنى آخر كلما زادت السيولة المصرفية قلت العوائد والعكس صحيح (العلاق،2010 : 117) .

سادساً : أهم مؤشرات الربحية وأكثرها شيوعاً:

1- معدل العائد على الموجودات Return On Assets (ROA) :

هو مؤشر مالي يبين قدرة المصرف في تحقيق الارباح عبر أستثمار موجوداته ، ويعتمد بشكل كبير على حجم الارباح المتحققة من هذه الموجودات وبعض الكتاب يسمونه بمعدل العائد على الاستثمار كونه يقيس الربحية لجميع الأستثمارات القصيرة والطويلة الاجل للمصرف (المشهداني، 2009 : 67) ، فضلاً عن أنه يعكس فاعلية الادارة وكفاءتها في تشغيل موجودات المصرف وسلامة قراراتها الاستثمارية والتشغيلية ، ويحسب هذا المؤشر وفق المعادلة الاتية : (Reilly&Brown,2012:276)

معدل العائد على الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة/ أجمالي الموجودات * 100 .

2- معدل العائد على حق الملكية Return On Equity (ROE) :

يقيس هذا المؤشر مدى تحقيق العائد للأموال المستثمرة من قبل مالكي المصرف والذي يعد المعيار الاكثر اهمية لتعظيم ثرواتهم لذا فهو يحظى بالاهتمام الاكبر من قبل إدارة المصرف ، فضلاً عن كونه مؤشراً مهماً لتحديد معدلات نمو وتطور المصرف (العامري، 2010 : 50) ، لذا فأن ارتفاع نسبة هذا المؤشر يدل على كفاءة ادارة المصرف وبنفس الوقت يعكس المخاطرة العالية للمصرف بسبب زيادة الرافعة المالية للمصرف وان انخفاضها يعكس اعتماد المصرف على التمويل المتحفظ بالقروض (المشهداني، 2009 : 67) ، ويحسب هذا المؤشر وفق المعادلة الاتية : (Reilly&Brown,2012:277)

معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة/ حق الملكية * 100 .

المبحث الثالث : (التحليل الميداني)

اولاً: التحليل النوعي للودائع المصرفية :

يعتمد هذا التحليل على تصنيف الودائع الى ثلاثة أنواع رئيسة (ودائع جارية ، توفير ، ثابتة) ، فضلاً عن مجموعة من المؤشرات من حيث الاهمية النسبية ومعدلات النمو لحجم الودائع للمصرف (عينة البحث) خلال فترة الدراسة ، وكما مبين أدناه في الجدول (1) :

جدول (1) أنواع وحجم الودائع وأهميتها النسبية لمصرف الخليج التجاري للفترة من (2009 ــ 2018) بالمليون دينار

نوع الوديعة / السنة	الودائع الجارية	أهميتها النسبية	ودائع التوفير	أهميتها النسبية	الودائع الثابتة	أهميتها النسبية	أجمالي الودائع
2009	49748	0.305	87286	0.535	26122	0.16	163156
2010	63653	0.39	98122	0.60	785	0.01	162560
2011	76643	0.40	104184	0.55	10271	0.05	191098
2012	97732	0.42	126295	0.54	8233	0.04	232260
2013	170671	0.45	179042	0.47	27271	0.07	376984
2014	177097	0.43	222061	0.53	16898	0.04	416056
2015	132990	0.36	215318	0.58	23198	0.06	371506
2016	198134	0.46	196502	0.46	32564	0.08	427200
2017	74796	0.28	161313	0.61	29695	0.11	265804
2018	72242	0.32	125133	0.56	25560	0.11	222935
المتوسط		**0.38**		**0.54**		**0.07**	

المصدر: الحسابات الختامية والتقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري للفترة من (2009 ـ 2018)

1- يتضح من الجدول (1) ، أن حجم الودائع الجارية كانت نحو (49748) مليون دينار عام 2009 وأخذت تزداد وتتناقص خلال الفترة بين (2010 ـ 2017) ، أذ بلغت عام 2013 نحو (170671) مليون دينار ثم أنخفضت عام 2015 نحو (132990) مليون دينار ثم وصلت الى (198134) مليون دينار عام 2016 واخيراً بلغت عام 2018 نحو (72242) مليون دينار ، حيث بلغت نسبة الودائع الجارية الى أجمالي الودائع 30,5% عام 2009 ثم حققت أعلى نسبة لها 46% عام 2016 وانخفضت الى 32% عام 2018 ، وبشكل عام فأن متوسط نسبة الودائع الجارية الى أجمالي الودائع لمصرف الخليج قد بلغت نحو 38% .

2- كما يوضح الجدول (1) ، أن ودائع التوفير قد تذبذبت بين الزيادة والنقصان ، أذ بلغت عام 2009 نحو (87286) مليون دينار وبنسبة 53,5% من أجمالي الودائع وفي عام 2016 أنخفضت نحو (196502) مليون دينار وبنسبة 46% من اجمالي الودائع ثم زادت نحو (161313)مليون دينار عام 2017 وبنسبة 61% من اجمالي الودائع والى (125133) مليون دينار عام 2018 وبنسبة 56% ، وبشكل عام فأن متوسط نسبة ودائع التوفير الى أجمالي الودائع لمصرف الخليج قدرت بحوالي 54% .

3- كما يبين الجدول (1) ، أن الودائع الثابتة كانت مبالغها قليلة عموماً خلال فترة البحث ، حيث بلغت أدنى مستوى لها عام 2010 نحو (785) مليون دينار وبنسبة 1% من أجمالي الودائع ثم ازدادت عام 2017 نحو (29695) مليون دينار وبنسبة 11% من اجمالي الودائع وقد حافظة على هذه النسبة خلال عام 2018 محققة نحو (25560) مليون دينار ، وبشكل عام فأن متوسط نسبة الودائع الثابتة الى أجمالي الودائع لمصرف الخليج قدرت بحوالي 7% وهي نسبة قليلة جداً قياساً بالودائع الاخرى.

ثانياً: تحليل دور الودائع في توظيف الاموال:

يعتمد هذا التحليل على دور الودائع في توظيف الاموال لمصرف الخليج التجاري أذ يعد مؤشر مهم لمدى نجاح المصرف في إدارة أنشطته و أمواله ، حيث تم أستخدام مؤشرين (معدل اقراض الودائع ، معدل توظيف الودائع) للتعرف على توظيفات الاموال وتوزيعها على القروض والاستثمارات ، وكما مبين أدناه في الجدول (2):

جدول (2) توزيع أموال ودائع مصرف الخليج التجاري بين القروض والاستثمارات للفترة من (2009 ـ 2018) بالمليون دينار

المؤشر السنة	أجمالي الودائع	القروض	الاستثمارات	معدل أقراض الودائع %	معدل توظيف الودائع %
2009	163156	31726	135527	0.19	0.83
2010	162560	53260	110163	0.33	0.68
2011	191098	67135	129605	0.35	0.68
2012	232260	167382	18144	0.72	0.08
2013	376984	241020	65083	0.64	0.17
2014	416056	245481	78275	0.59	0.19
2015	371506	280471	173450	0.75	0.47
2016	427200	287550	82960	0.67	0.19
2017	265804	204275	50200	0.77	0.19
2018	222935	171492	50200	0.77	0.23
المتوسط				**0.58**	**0.37**

المصدر: الحسابات الختامية والتقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري للفترة من (2009 ـ 2018)

1- يتضح من الجدول (2) ، أن حجم القروض المقدمة من مصرف الخليج التجاري متذبذبة خلال فترة الدراسة (2009ـ 2018) ، أذ شهدت زيادة كبيرة في عام 2012 حيث بلغت (167382) مليون دينار محققة معدل أقراض (72%) من أجمالي الودائع ، ثم بدأت القروض بالانخفاض خلال عام (2013ـ 2014) نتيجة ظروف البلد والحرب مع تنظيمات داعش الارهابي وانخفاض اسعار النفط الى ادنى مستوى له محققة حجم القروض (245481) مليون دينار ومعدل اقراض للودائع 59% خلال عام 2014 ، ثم بدأ حجم القروض بالتزايد خلال عام (2015ـ 2018) محققة أعلى معدل أقراض بلغت 77% خلال عام (2017ـ 2018) ومتوسط قدرة بلغ 58% خلال الفترة (2009ـ 2018).

2- كما يوضح الجدول(2) ، أن معدل توظيف الودائع والاستثمارات قد حقق أعلى نسبة نحو 83% خلال عام (2009) ثم بدأت بالتناقص خلال الفترات اللاحقة نتيجة ظروف الاحتلال من قبل داعش الارهابي وانخفاض اسعار النفط خاصة خلال عام 2013ـ 2014 ، مما أنعكس سلباً على اداء المصرف في تقديم القروض والاستثمارات ، محقق متوسط نسبة توظيف لأموال الودائع 37% وهي نسبة ضئيلة جداً .

ثالثاً: تحليل سيولة المصرف :

الغرض من هذا التحليل التعرف على القدرة الايفائية للمصرف (عينة البحث) تجاه المقترضين والمستثمرين والمودعين ، حيث يعد مؤشر لقياس السيولة للمصرف ، وكما مبين أدناه في الجدول (3) :

جدول (3) تحليل السيولة النقدية والجارية لمصرف الخليج التجاري للفترة من (2009 – 2018) بالمليون دينار

المؤشر السنة	أجمالي الودائع	الودائع الجارية	السيولة النقدية	معيار السيولة النقدية %	معيار السيولة الجارية %
2009	163156	49748	57993	0.36	1.17
2010	162560	63653	57931	0.36	0.91
2011	191098	76643	96677	0.51	1.26
2012	232260	97732	160054	0.69	1.64
2013	376984	170671	368770	0.98	2.16
2014	416056	177097	365144	0.88	2.06
2015	371506	132990	244757	0.66	1.84
2016	427200	198134	307543	0.72	1.55
2017	265804	74796	225843	0.85	3.02
2018	222935	72242	248049	1.11	3.43
المتوسط				**0.71**	**1.90**

المصدر: الحسابات الختامية والتقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري للفترة من (2009 ـ 2018)

1- يتضح من الجدول(3) ، أن السيولة النقدية لمصرف الخليج كانت عام 2009 نحو (57993) مليون دينار، واخذت بالارتفاع لغاية عام 2013 نحو (368770) مليون دينار ثم أخذت تتناقص حتى بلغت عام 2018 نحو (248049) مليون دينار ، وعند مقارنتها بأجمالي الودائع نجدها قد حققت خلال الفترة (2009ـ 2018) اعلى معيار للسيولة النقدية 111% عام 2018 وأقل معيار للسيولة النقدية 36% عام 2009 ، ومتوسط لفترة الدراسة 71% .

2- كما يوضح الجدول (3) ، ان معيار السيولة الجارية المستخرج عبر تقسيم السيولة النقدية على الودائع الجارية فان اعلى نسبة للمعيار حققتها خلال فترة الدراسة (2009ـ2018) كانت 343% عام 2018 واقل نسبة كانت 91% عام 2010 ، ومتوسط لفترة الدراسة نحو 190% .

رابعاً: تحليل ربحية المصرف: يتناول هذا التحليل المعايير المستخدمة في البحث لقياس ربحية مصرف الخليج للفترة من (2009ـ 2018) وهي كالاتي :

1- معدل العائد على الموجودات

ويقيس هذا المؤشر مدى كفاءة أدارة المصرف (عينة البحث) في توليد الارباح من اجمالي الاصول المتاحة من خلال العلاقة بين ارباح العمليات وأجمالي موجودات المصرف التي ساهمت في توليدها ، وكما مبين أدناه في الجدول (4) :

جدول(4) معدل العائد على الموجودات لمصرف الخليج التجاري للفترة (2009-2018) بالمليون دينار

المؤشر السنة	صافي الربح بعد الضريبة	أجمالي الموجودات	معدل العائد على الموجودات %
2009	**8019**	**258650**	**3.10**
2010	**6162**	**272031**	**2.3**
2011	**12470**	**345046**	**3.6**
2012	**36343**	**424766**	**8.6**
2013	**45079**	**781479**	**5.8**
2014	**34339**	**816479**	**4.2**
2015	**9367**	**810971**	**1.2**
2016	**5871**	**802022**	**0.7**
2017	**4230**	**603313**	**0.7**
2018	**592**	**578337**	**0.1**
المتوسط			**3.0**

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استناداً الى الحسابات الختامية والتقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري للفترة من (2009 ـ 2018)

يتضح من الجدول(4) ، أن معدلات العائد المتحققة لمصرف الخليج قليلة جداً ، على الرغم من ارتفاع اجمالي الاصول ، اذ حققت اقل معدل عائد خلال فترة الدراسة نحو10% عام 2018 نتيجة تطبيقها للمعايير الدولية فيما يتعلق بالقيمة العادلة للموجودات ، في حين اعلى معدل عائد متحقق كان 3,10% عام 2009 ، ومتوسط عائد قدره 3,0 %وهو عائد ضعيف قياساً بحجم أجمالي الموجودات والسبب هو لضعف توظيفات اموال الودائع في القروض والاستثمارات مما يعكس ضعف الاداء في ادارة المصرف عينة البحث .

2- معدل العائد على حق الملكية :

جدول (5) معدل العائد على حق الملكية لمصرف الخليج التجاري للفترة من (2009 – 2018) بالمليون دينار

المؤشر / السنة	صافي الربح بعد الضريبة	حق الملكية	معدل العائد على حق الملكية %
2009	8019	59201	13.5
2010	6162	63548	9.7
2011	12470	118184	10.6
2012	36343	149088	24.4
2013	45079	303984	14.8
2014	34339	345974	9.9
2015	9367	321626	2.9
2016	5871	317734	1.8
2017	4230	320887	1.3
2018	592	314473	0.2
المتوسط			**8.9**

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استناداً الى الحسابات الختامية والتقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري للفترة من (2009 – 2018)

ويقيس هذا المؤشر العوائد المتحققة للمالكين نتيجة استثمارهم في أسهم المصرف ، ويقاس من خلال تقسيم صافي الربح بعد الضريبة على حق الملكية ، وكما مبين أدناه في الجدول(5):

يتضح من الجدول (5) ، أن قدرة أدارة المصرف في تعظيم ثروات المالكين ضعيفة هي الاخرى ومتفاوتة بين سنة واخرى ، أذ تحقق اعلى معدل للعائد خلال فترة الدراسة نحو 24,4% عام 2012 واقل معدل للعائد نحو 0,2% عام 2018 ، ومتوسط للعائد قدره 8,9% الذي يثبت ضعف الادارة .

خامساً: تحليل وتقدير نتائج علاقة التأثير بين الودائع المصرفية وعائد مصرف الخليج التجاري :

سيتناول هذا التحليل تقدير واستخراج نتائج تأثير الودائع المصرفية بأنواعها الثلاثة (الجارية ، التوفير ، الثابتة) في عائد مصرف الخليج التجاري مقاساً بـ (معدل العائد على الموجودات ، معدل العائد على حق الملكية) بأستخدام النموذج الاحصائي (الانحدار الخطي البسيط) أعتماداً على برنامج التحليل الاحصائي SPSS ، وقد اتخذت مستويات التحليل الفرعي والإجمالي ; لمعرفة معنوية التأثير لكل متغير أما عن قبول أو رفض فرضية التأثير ، فسيتم عبر مقارنة (F,T) المحسوبة بقيمة (F,T) الجدولية تحت مستوى معنوية (0.05) وكالاتي :

1- تأثير الودائع المصرفية (الجارية ، التوفير ، الثابتة) في معدل العائد على الموجودات (ROA) لمصرف الخليج التجاري ، وكما مبين أدناه في الجدول (6) :

الجدول (6) تأثير الودائع المصرفية في معدل العائد على الموجودات لمصرف الخليج التجاري

المتغير التابع		معدل العائد على الموجودات (Y_1)							
المتغير المستقل		الحد الثابت a	الميل الحدي b	قيمة t المحسوبة للميل الحدي	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	Sig	معامل الارتباط R	القرار
الودائع الجارية	X_1	0.760	1.652	3.072	0.65	5.740	0.00	0.75	يوجد تأثير
ودائع التوفير	X_2		-3.123	-1.71					
الودائع الثابتة	X_3		-1.345	-0.006					

*** قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) = (3.91)**
*** قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) = (1.96)**

يتضح من الجدول (6) وعلى المستوى الفرعي للودائع المصرفية ، أن الودائع الجارية (X_1) هي الوحيدة ذات تأثير معنوي في معدل العائد على الموجودات (Y_1) حيث بلغت قيمة (t)المحسوبة في الجدول أعلاه (3.072) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية (1.96)عند مستوى دلالة (0.05) وعليه نرفض الفرضية الفرعية الاولى ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها (**يوجد تأثير ذو دلالة معنوية أحصائية للودائع الجارية في معدل العائد على الموجودات**)، أما المتغيرات المستقلة (X_2 ,X_3) فليس لها تأثير معنوي في معدل العائد على الموجودات حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لهما (−1.71,−0.006) على التوالي وهي أقل من قيمة (t) الجدولية (1.96) عند مستوى دلالة (0.05) وعليه تقبل الفرضيات الفرعية الثانية والثالثة والتي مفادهما (**لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية أحصائية لودائع التوفير ، والودائع الثابتة في معدل العائد على الموجودات**).

أما على المستوى الاجمالي للودائع المصرفية والذي يعكسه اختبار (f) ، حيث بلغت قيمة (f) المحسوبة (5.740) وهي أكبر من قيمة (f) الجدولية (3.91) عند مستوى دلالة (0.05) مما يدل على معنوية النموذج و وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل (X) ذو دلالة أحصائية في المتغير التابع (Y_1) معدل العائد على الموجودات ، أما قيمة معامل التحديد (R^2) والذي يمثل نسبة الاخطاء عند استخدام معادلة الانحدار فقد بلغت قيمته (0.65) وهذا يعني ان الودائع المصرفية تفسر ما نسبته (65%) من التباين الحاصل في معدل العائد على الموجودات وأن (35%) المتبقية هو تباين مفسر لعوامل لم تدخل في نموذج الانحدار ، وعليه هذه النتائج لا توفر دعم كافي لقبول فرضية البحث الرئيسة وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسة البديلة و التي مفادها (**يوجد تأثير ذو دلالة معنوية أحصائية للودائع المصرفية (الجارية ، التوفير ، الثابتة) في معدل العائد على الموجودات (ROA)**) ، وهذا ما يثبته معامل الارتباط البالغ (0.75) والذي يعكس وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين الودائع المصرفية ومعدل العائد على الموجودات .

2- تأثير الودائع المصرفية (الجارية ، التوفير ، الثابتة) في معدل العائد على حق الملكية (ROE) لمصرف الخليج التجاري ، وكما مبين أدناه في الجدول (7) :

الجدول (7) تأثير الودائع المصرفية في معدل العائد على حق الملكية لمصرف الخليج التجاري

المتغير التابع		معدل العائد على حق الملكية (Y_2)							
المتغير المستقل		الحد الثابت a	الميل الحدي b	قيمة t المحسوبة للميل الحدي	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	Sig	معامل الارتباط R	القرار
الودائع الجارية	X_1	10.125	0.000	4.275	0.68	6.848	0.005	0.85	يوجد تأثير
ودائع التوفير	X_2		0.000	2.005					
الودائع الثابتة	X_3		-4.192	0.018					

*** قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) = (3.91)**
*** قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) = (1.96)**

يتضح من الجدول (7) وعلى المستوى الفرعي للودائع المصرفية ، أن الودائع الجارية (X_1) و ودائع التوفير (X_2) ذات تأثير معنوي أحصائياً في معدل العائد على حق الملكية (Y_2) حيث بلغت قيمة (t)المحسوبة لكلاهما على التوالي (4.275 , 2.005) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية (1.96)عند مستوى دلالة (0.05) وعليه نرفض الفرضية الفرعية الاولى والثانية ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها (**يوجد تأثير ذو دلالة معنوية أحصائية للودائع الجارية ، و ودائع التوفير في معدل العائد على حق الملكية**)، أما المتغير المستقل (X_3) الودائع الثابتة فليس له تأثير معنوي في معدل العائد على حق الملكية حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لها(0.018) وهي أقل من قيمة (t) الجدولية (1.96) عند مستوى دلالة (0.05) وعليه تقبل الفرضية الفرعية الثالثة والتي مفادهما (**لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية أحصائية للودائع الثابتة في معدل العائد على حق الملكية**) .

أما على المستوى الاجمالي للودائع المصرفية والذي يعكسه اختبار (f) ، حيث بلغت قيمة (f) المحسوبة (6.848) وهي أكبر من قيمة (f) الجدولية (3.91) عند مستوى دلالة (0.05) مما يدل على معنوية النموذج و وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل (X) ذو دلالة أحصائية في المتغير التابع (Y_2) معدل العائد على حق الملكية ، أما قيمة معامل التحديد (R^2) والذي يمثل نسبة الاخطاء عند استخدام معادلة الانحدار فقد بلغت قيمته (0.68) وهذا يعني ان الودائع المصرفية تفسر ما نسبته (68%) من التباين الحاصل في معدل العائد على حق الملكية وأن (32%) المتبقية هو تباين مفسر لعوامل لم تدخل في نموذج الانحدار ، وعليه هذه النتائج لا توفر دعم كافي لقبول فرضية البحث الرئيسة وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسة البديلة و التي مفادها **(يوجد تأثير ذو دلالة معنوية أحصائية للودائع المصرفية (الجارية ، التوفير ، الثابتة) في معدل العائد على حق الملكية (ROE)** ، وهذا ما يثبته معامل الارتباط البالغ (0.85) والذي يعكس وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين الودائع المصرفية ومعدل العائد على الموجودات .

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات :

1- أظهر تحليل النتائج ان قيمة متوسط الاقراض لمصرف الخليج التجاري (58%) اما قيمة متوسط التوظيف لأموال الودائع فقد بلغ (37%) وعلى الرغم من ذلك فان ربحية المصرف كانت منخفضة حيث بلغ معدل العائد على الموجودات (ROA) (3,0%) في حين بلغ معدل العائد على حق الملكية (ROE) (8,9%) وهذه النسب تعد ضعيفة وليس لها القدرة على تعظيم ثروة المالكين وخلق فرص استثمارية جديدة للمصرف .

2- أظهرت نتائج الفرضيات وجود تأثير معنوي للودائع المصرفية في معدل العائد على الموجودات لمصرف الخليج التجاري على المستوى الاجمالي اما على المستوى الفرعي فقد ظهرت الودائع الجارية هي الاكثر تأثير .

3- كما أظهرت نتائج أختبار الفرضيات وجود تأثير معنوي للودائع المصرفية في معدل العائد على حق الملكية لمصرف الخليج التجاري على المستوى الاجمالي اما على المستوى الفرعي فقد ظهرت الودائع الجارية ثم تليها ودائع التوفير هما الاكثر تأثيراً .

4- بينت نتائج علاقة الارتباط بين متغيرات البحث وعلى المستوى الاجمالي وجود علاقة أرتباط ذو دلالة معنوية أحصائية بين الودائع المصرفية ومعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية لمصرف الخليج التجاري .

ثانياً: <u>التوصيات</u> :

1- زيادة معدلات منح الائتمان سواء لـ (الافراد أو المؤسسات) عبر تسهيل وتبسيط أجراءات منح الائتمان من قبل المصرف أو العمل على تقليل معدلات الفائدة على القروض الممنوحة قدر الامكان مما يساهم في زيادة معدلات متوسط الاقراض للمصرف وتعظيم عوائده .

2- التركيز أكثر على ودائع التوفير والثابتة كي يكون لها تأثير موازي للودائع الجارية لمصرف الخليج في تحقيق العوائد ، وذلك عبر زيادة معدلات الفائدة الممنوحة قياساً بالمصارف الاخرى مما يزيد من حجم أموال هذه الودائع وأستثمارها والذي سيعزز بدوره من قيمة متوسط التوظيف لهذه الاموال للمصرف وبالتالي سيزيد من ربحية المصرف .

3- توسيع الفروع المصرفية لمصرف الخليج التجاري لزيادة فرصه الاستثمارية والحصول على الارباح .

4- حث ادارة المصرف على تنويع أنشطتها الاستثمارية بهدف تعظيم الارباح وتكوين محفظة استثمارية قادرة على خلق عوائد مالية جديدة ومراعاة المخاطر المرافقة لتحقيق هدف الربحية.

5- الالتزام بتطبيق المعايير الدولية ، خاصة المتعلقة بالقيمة العادلة لموجودات المصرف وبشكل جاد مما يساعد في الوصول الى حقيقة حجم الارباح المتحققة للمصرف .

المصادر

العربية:

1- الجنابي، هيل عجمي و ارسلان ، رمزي ياسين ،(2009) ،" النقود والمصارف والنظرية النقدية "، ط1 ، دار وائل للنشر / عمان .

2- حسن ، صلاح ،(2011)،" البنوك ومخاطر الاسواق المالية العالمية "، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع/ القاهرة .

3- الحيالي ، وليد ناجي ،(2004)،" الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي" ، مؤسسة الوراق للنشر والطباعة / عمان .

4- خلف ، فليح حسن ،(2009)،" اقتصاديات الاعمال" ، جدارا للكتاب العالمي ، عالم الكتب الحديث ، الاردن .

5- رحيم، عباس فاضل و عواد، عضيد شياع و فاضل، هاني عباس ،(2017)،"العمليات المصرفية"، ط1 ، دار الكتب والوثائق / بغداد .

6- رمضان، زياد سليم و جودة ، محفوظ احمد ،(2006)، " الاتجاهات المعاصرة في أدارة البنوك "، ط3 ، دار وائل للنشر والتوزيع / عمان .

7- السيد علي ، عبد المنعم والعيسى ، نزار سعد الدين،(2004) ،" النقود والمصارف والاسواق المالية" ، ط 1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان .

8- الشمري، صادق راشد،(2008)،"إدارة المصارف: الواقع والتطبيقات العملية"، ط1 ، مطبعة الفرح / بغداد .

9- العامري ، محمد علي ابراهيم ،(2010)،" الادارة المالية المتقدمة" ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان .

10- عبد الحميد، عبد المطلب ،(2000) ،" البنوك الشاملة : عملياتها وادارتها "، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة / الاسكندرية .

11- العلاق، بشير،(2010)،"التسويق الإلكتروني"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان .

12- الفولي ، اسامة محمد و عوض الله، زينب،(2003)،"أساسيات الاقتصاد النقدي المصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية / بيروت.

13- كنجو، كنجو و الحمدو، عصري و شيحا، أيمن ،(2006)،"إدارة المؤسسات المالية"، ط1 ، منشورات كلية الادارة والاقتصاد / جامعة حلب / سوريا .

14- اللوزي، سليمان احمد و زويلف ، مهدي حسن و الطراونة ، مدحت أبراهيم ،(1997) ،" ادارة البنوك "، ط1 ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع / عمان .

15- موسى، طالب حسن ،(2011) ،" الاوراق التجارية والعمليات المصرفية " ، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع / عمان .

16- هندي، منير أبراهيم،(2011)،"إدارة المشتقات المالية وأسواق المال"، ط3 ، مطبعة الدلتا / الاسكندرية .

رسائل واطاريح ودوريات :

1- الجزراوي ، ابراهيم محمد علي،(2011) ،" تحليل صافي ربحية الحسابات الجارية والودائع باستخدام النموذج الرياضي التركيبي/ دراسة تطبيقية في مصرف الشرق الاوسط للاستثمار للفترة من 2007 – 2009 "، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (17) ، العدد (64) لشهر كانون الاول.

2- العزاوي ، هدى،(1997)،" دراسة النشاط المصرفي الحكومي في العراق للفترة من 1947 ـــ 1994 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية / العراق.

3- كوين، عبد الكاظم محسن ، (1999) ، " العوامل المؤثرة في الطلب على الودائع المصرفية: دراسة تحليلية في عينة من المصارف "، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال / كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية / العراق .

4- المشهداني ، ايمان شيحان عباس ،(2009)،" اثر فهم الحوكمه المؤسسية في تحسين الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف / دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة ، دراسة دبلوم عالي غير منشورة ، المعهد العالي للد راسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد / العراق .

القوانين والتقارير :

1- قانون التجارة العراقي رقم (30) لسنة 1984 .

2- قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004 .

3- التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري للفترة من 2009 ــ 2018 .

المصادر الاجنبية :

1- Hempel , George H. & Simonson , Donald G. , (1999) , " **Bank Management: Text and Cases** ", 5th ed. , John Wiley & Sons , United States of America.

2- Jeter, D. C. & P. K. Chaney,(2012) **," Advance Accounting**", New Jersey: John Wiley & Sons Ins .

3- Lumby, S. & C. Jones,(2011)," ***Corporate Finance Theory and Practice***", London: South – Western .

4- Majumdar , N.C. , (2010) , " **Fundamentals of Modern Banking** " , New Central Book Agency (p) Ltd. , India.

5- Reilly, Frank K. & Brown, Keith C., (2012),"**Analysis Of Investment &Management Of Portfolios**", 10th.ed, SOUTH-WESTERN, Printed in Canada .

6- Rose , peter S. & Hudgins , Sylvia C. , (2008) , " **Bank Management & Financial Services** " , 7th ed. , McGraw- Hill / Irwin , United States Of America.

7- Somashekar , N.T. , (2009) , "**Banking** " , New Age International (p) limited , India.